HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة (التصنيف: NSP)
معامل التأثير العربي للعام 2020 = 0.44

عنوان البحث

خطاب جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس 28 كانون الثاني ـ يناير2021: قراءة في المضامين واستشراف للسيناريوهات المرتقبة لتداعيات جائحة كورونا

محمد عافت عواد النعيمات[1]

[1] جامعة ابن طفيل ـ كلية اللغات والآداب والفنون ـ القنيطرة ـ المملكة المغربية

بريد الكتروني: mohammad.alaft@gmail.com

إشراف الدكتور: حسن لشكر

جامعة ابن طفيل ـ كلية اللغات والآداب والفنون ـ القنيطرة ـ المملكة المغربية

تاريخ النشر: 2021/07/01م تاريخ القبول: 2021/06/21م

المستخلص

أرخت جائحة كورونا بظلال قاتمة على اقتصاديات الدول بمختلف قطاعاتها متسببة في أزمة لم يشهد لها العالم مثيل في القرن الواحد والعشرين، فالأرقام المسجلة على مستوى الإصابات والوفيات وما تلاها من إقرار الحجر الصحي وإغلاق الحدود البرية والجوية للدول أدى إلى توقف عجلة الاقتصاد، الأمر الذي سارعت معه الحكومات ومنها حكومة المملكة الأردنية إلى وضع بدائل واستراتجيات لاحتواء تداعيات هذه الأزمة الغير مسبوقة وهذا ما لحظناه جلياً في خطاب جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في المنتدى الاقتصادي العالمي دافوس في الثامن والعشرين من كانون الثاني ـ يناير من عام 2021 الذي وضع فيه النقاط على الحروف والذي يمكن من خلاله استشراف السيناريوهات المرتقبة لتداعيات جائحة كورونا على المملكة الأردنية.

الكلمات المفتاحية: خطاب الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، المملكة الأردنية، جائحة كورونا.

RESEARCH ARTICLE

MAJESTY KING ABDULLAH II IBN AL - HUSSEIN'S SPEECH AT AN ECONOMIC FORUM DAVOS 28 JANUARY 2020: READING THE CONTENTS AND ANTICIPATING THE UPCOMING SCENARIOS FOR THE REPERCUSSIONS OF CORONA PANDEMIC

Mohammad Aft Awwad Al-Naimat[1]

[1] Ibn Tofail University - Faculty of Languages, Literature and Arts - Kenitra - Kingdom of Morocco
Email: mohammad.alaft@gmail.com

Published at 01/07/2021 **Accepted at 21/06/2021**

Abstract

Corona pandemic has cast dark shadows on the economies of countries in their various sectors, causing a crisis that the world has never seen in the twenty-first century. The numbers which are recorded on the level of injuries and deaths and the subsequent approval of quarantine and the closure of the land and air borders of countries led to the suspension of the economic wheel. For that, Governments including the government of the Kingdom of Jordan hurried to put alternatives and strategies to contain the repercussions of this unprecedented crisis, and this is what we clearly observed in His Majesty King Abdullah's speech at the World Economic Forum in Davos on January 28, 2021, in which he put points on the letters and through which scenarios can be foreseen for the expected repercussions of Corona pandemic on the Kingdom of Jordan .

Key Words: king Abdullah II Ibn AL - Hussein's speech, the Kingdom of Jordan, Corona pandemic.

مقدمة

تميزت خطابات جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين بوضع الإيجاز والقدرة على وضع النقاط على الحروف بطريقة سهلة وممتنعة وجامعة في الوقت نفسه، وهذا ما نلاحظه جليا في كل خطاباته سواء على المستوى المحلى أو في المحافل الدولية، وفي هذه المقالة سنقف على خطابه في المنتدى الاقتصادي دافواس الذي أنعقد في 28 كانون الثاني - يناير 2021 لنستشرف منه أهم التداعيات لجائحة كورنا على المملكة الأردنية والعالم وسنحاول منى خلال هذا الخطاب قراءة سريعة للمضامين لنقف على النقاط التي تضمنها مستخدمين بذلك المنهج التحليلي لأبعاد هذا الخطاب والوقوف على مرتكزاته العلمية محاولين بذلك الإجابة على التساؤل الذي يطرح نفسه هل تسير المملكة الأردنية نحو غدًا مشرقًا رغم ظروف جائحة كورونا؟

نص الخطاب

بسم الله الرحمن الرحيم

أصدقائي،

يسعدني المشاركة في نقاشاتكم الثرية، وأشكر صديقي، البروفيسور شواب، على دعوته لي للمشاركة في هذا الاجتماع المهم. نبدأ عاماً جديداً والكثير من التحديات ذاتها التي كانت عنوان العام الماضي، ما زالت تؤثر في مختلف القطاعات، فجائحة "كورونا" مستمرة بجلب الأذى على عالمنا، ونحن بالكاد بدأنا نلمس تبعاتها الإنسانية والاقتصادية طويلة المدى. ومع ذلك، أؤمن أن هناك بصيص أمل، ولقاحات جاهزة. ونحن إذ نبدأ رحلة التعافي الشاقة التي طال انتظارها، من مصلحتنا جميعا أن نمضي بها معا. لا بد أن نحرص على التوزيع الفاعل والعادل للقاحات والعلاجات الخاصة بفيروس كورونا. التعامل مع اللقاح كسلعة عامة لمنفعة الجميع، واجب أخلاقي، للحيلولة دون تهميش الدول ذات الدخل المحدود والفقيرة، بينما تقوم الدول ذات الدخل المرتفع بالاستحواذ على معظم اللقاحات الواعدة. وفي خضم هذه التحديات، تبقى حماية اللاجئين والحفاظ على صحتهم مسؤولية عالمية. وكما أشار البروفيسور شواب، فكثاني أكبر مضيف للاجئين مقارنة بعدد السكان عالميا، ما زال الأردن ملتزما بحمايتهم في خطته للاستجابة للجائحة، ونحن من أول دول العالم التي بدأت بإعطاء اللقاح للاجئين مجانا، ولكن الدعم الدولي مطلوب أيضاً، فعلينا العمل بشكل جماعي لنطور سياسات جديدة لمعالجة مشاكل اليوم والغد.

في الأردن، تمكنا من مضاعفة نسبة الشمول المالي خلال السنوات الست الماضية، عبر الاعتماد على التقنيات الرقمية لزيادة فرص الحصول على التمويل للأردنيين واللاجئين على حد سواء، كما زادت أعداد المحافظ الإلكترونية ضمن جهودنا للوصول إلى حلول مبتكرة لدعم أسر العاملين الذين تضرروا بشكل كبير من الجائحة.

ويجب أن تشمل أولوياتنا العالمية ضمان الوصول إلى التعليم وردم الهوة الرقمية، بينما نعمل على إعداد القوى العاملة لوظائف الغد، التي بدأت تصبح بسرعة وظائف اليوم. الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهي محرك الاقتصادات النامية، ضرورة لتسريع التعافي. وكجزء من خطة الاستجابة للجائحة، مكَّن الأردن 13 ألف

مشروع صغير ومتوسط من الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد المنظم. ونحن من أفضل الدول التي أحرزت تقدماً في الإجراءات الإصلاحية وفقًا لتقرير سهولة ممارسة الأعمال لعام 2020. اقتصادنا يتطلع للتعافي، ولكن بالتعاون مع القطاع الخاص.

أصدقائي،

بينما نعمل لنتعافى معًا، علينا أن نستفيد من الوضوح الذي تجلى لنا في هذه الأوقات الصعبة، لكي نمضي قدما بثقة نحو مستقبل أفضل. لقد أثبتت لنا الجائحة، وبطريقة مؤلمة، أنه ليس بالإمكان استدامة أسلوب حياتنا كما كان في السابق. لذا دعونا نراجع ونعيد تعريف تلك المصطلحات الحاضرة باستمرار مثل العولمة، وتعددية الأطراف، والمجتمع الدولي، لتصبح المساواة والشمولية والكرامة في صلبها. يحتاج عالمنا لإعادة ضبط العولمة، لنسعى من خلالها نحو تعافٍ مستدام وعادل ورفيق بالبيئة، يعطي الأولوية لسلامة شعوبنا وكوكبنا. وعند الحديث عن المجتمع الدولي، علينا التركيز بشكل أكبر على ما يعنيه كمجتمع، بما في ذلك من القيم والتطلعات والمثل العليا التي توحدنا. ولا بد أن نحول التجارة متعددة الأطراف إلى أداة للسلام والازدهار المشترك، من خلال تعزيز منعة سلاسل التوريد ودعم شمول الدول النامية لتعزيز النمو من أجل الجميع. كما علينا جميعا أن نعيد التفكير في الطريقة التي نتعامل بها مع عالمنا، فقد دقت جائحة كورونا ناقوس الخطر لتذكرنا بأن لأفعالنا تجاه البيئة تبعات خطرة. فليكن ذلك درساً لكي لا نتجاهل الجائحة الكبرى المتمثلة في التغير المناخي، فإنها، باعتقادي، أزمة ملحة يجب علينا أن نواجهها معا، من خلال الحلول المبتكرة، التي تعطي الأولوية للاستثمار الرفيق بالبيئة والطاقة المتجددة. ولأن الأردن من أكثر الدول التي تعاني فقراً مائياً، فهو يدرك تماما مخاطر التغير المناخي. ونحن نخطط ليكون تعافينا مبنيا على مشاريع التنمية والبنية التحتية الخضراء. إن التركيز على التغير المناخي مطلوب أيضاً ونحن نعمل على التصدي لخطر شح الغذاء عالمياً، الذي أصبح خطراً داهماً عقب جائحة كورونا، فالمجاعات تهدد الآن الملايين من الناس. علينا أن نعمل بشكل جماعي لنعزّز تبني الحلول التكنولوجية المستدامة في الزراعة، التي من شأنها أن تزيد من منعة الأنظمة الغذائية العالمية، لضمان إمكانية الوصول والتكلفة القليلة والجودة، مع حماية بيئتنا في الوقت ذاته.

لذا أصدقائي،

لقد جعلتنا جائحة "كورونا" سواسية، فليكن هذا أحد الدروس الإيجابية التي نتعلمها في هذا الوقت الصعب ونحن نتطلع إلى الأمام. فلنسمح لتعاطفنا ولإحساسنا بظروف غيرنا أن يقودا مسيرتنا نحو التقدم والتعافي، فيما نبني جسوراً ليس لتبادل الإمدادات والخبرات الأساسية فحسب، بل لتبادل الأمل والأفكار الإيجابية أيضاً . فلنسمح لإنسانيتنا أن تقود المسيرة.

شكراً جزيلاً، بروفيسور شواب.

قراءة المضامين واستشراف السيناريوهات لجائحة كورونا

يعبر محتوى الخطاب السامي لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين في المنتدى العالمي للاقتصاد دافوس عن التوجهات السامية لصاحب الجلالة في الحد من تداعيات الأثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية

لجائحة وباء كوفيد19 التي ضربت وبقوة الاقتصاد الوطني في اغلب قطاعاته الانتاجية، وقد أكد جلالته على ضرورة حصول الدول على هذه اللقاحات بحيث لا تصبح حكرًا بيد مجموعة الدول الغنية، كما نوه على قيام المملكة اللقاح كخطوة استباقية بالتوزيع العادل والمجاني للقاح الهدف منها حماية الشعب الأردني واللاجئين خصوصاً وأن المملكة الأردنية من الدول التي تستضيف عدد كبير من اللاجئين على أراضيها الذين يعيشون في أوساطه حتى يتمكن كل المواطنون في المملكة من ممارسة نشاطاتهم الاقتصادية على وجه السرعة وبذلك طالب المجتمع الدولي الوقوف إلى جانب المملكة في هذه الخطوة لخلق روح المشاركة الجماعية باعتبار أن هذه الجائحة تتطلب تعاون كافة الأطراف الدولية للحد من أثارها التي عمت العالم وإلا فإن تداعيات كورونا ستستمر.

لقد دفعت جائحة كورونا العالم نحو كساد عالمي هو الأعمق في القرن الواحد والعشرين لهذا سعت السلطات الوطنية والمجتمع الدولي إلى حماية تمويل التعليم من خلال تعبئة الإيرادات المحلية والحفاظ على التعليم كأولوية قصوى وتعزيز التنسيق الدولي للتصدي لازمة الديون إلى جانب المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للتعليم لهذا تضمن خطاب الملك إشارة واضحة من خلال ما نوه عليه جلالته **من الإشارة إلى** التحديات ذاتها التي كانت عنوان العام الماضي، ما زالت تؤثر في مختلف القطاعات خصوصًا التعليم، وعليه سعت المملكة إلى بناء نظام تعليم متطور قادر على التكيف من أجل التنمية المنصفة والمستدامة ولقد رأينا نهجًا مبتكر داخل المملكة لاستمرارية التعليم عن بعد بفضل الاستجابة السريعة من قبل الحكومات في جميع أنحاء العالم بما في ذلك التحالف العالمي للتعليم الذي دعت إليه اليونسكو (Unesco.org\en).

من جهة أخرى، إنَّ منح الاهتمام للبنية المعلوماتية في عصر عولمة الاقتصاد بات من مستلزمات الحكامة الاقتصادية في توجهها نحو مشروع التنمية، كون ذلك يتيح توفير كافة الإمكانيات المطلوبة لبناء القدرات في التحكم بالمعلومات التي تخدم أهداف العمليات التنموية في شتى القطاعات الإنتاجية مما يساهم في رفع وتيرة زخم القُدرة التنافسية بين تلك القطاعات، كما يخلق دينامية استثمارية تنعكس أثارها على النِظام الاقتصادي (الكري، 2005، ص37)، ناهيك أن الاستثمار في البنية المعلوماتية والسعي لتطويعها وجعلها أكثر مرونة وشفافية لتصبح عاملًا مكملًا يتضافر مع بقية العوامل الأخرى المكونة للبيئة التنموية (السعدي، 1999، ص26).

لقد أضحت البنية المعلوماتية في العصر الحديث نموذجًا للاقتصاد الرقمي الذي يعتمد في مختلف قطاعاته ومجمل عملياته على الاستخدام الأمثل للمعلومة المعرفية؛ لغرض القيام بالأنشطة الاقتصادية المتنوّعة وتوسيع نطاقها وتطوير أنواعها وزيادة نموها بالمستوى المنشود وذلك من خلال توفير مساحة جيدة من التكامل والتنسيق بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة وبين التنمية في توجهها الاقتصادي نحو مشروع الاستثمار (النجار،2007، ص23)، وقد أشار جلالة الملك إلى ذلك صراحة في خطابه من تمكن المملكة مضاعفة نسبة الشمول المالي خلال السنوات الست الماضية، عبر الاعتماد على التقنيات الرقمية لزيادة فرص الحصول على التمويل للأردنيين واللاجئين على حد سواء، مشيرًا في الوقت ذاته إلى أعداد المحافظ الإلكترونية ضمن جهود المملكة للوصول إلى حلول مبتكرة لدعم أسر العاملين الذين تضرروا بشكل كبير من

الجائحة. كما أشار جلالته إلى أن أولويات المملكة العالمية يجب أن تشمل ضمان الوصول إلى التعليم وردم الهوة الرقمية، بينما تعمل المملكة على إعداد القوى العاملة لوظائف الغد، التي بدأت تصبح وظائف اليوم.

يتطلب توجيه النُظُم الإدارية نحو خدمة الاستثمار العمل على حوكمة المؤسسات التنموية؛ لغرض ضبط العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تُؤثِّر في أداء تلك المؤسسات وتحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة المؤسسات المختلفة(الخطيب، وآخرون، 2003، ص84)، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين (المستثمرين) مع مراعاة مصالح العمل والعمال وكذا الحد من استغلال السلطات الممنوحة في غير المصلحة العامة، الأمر الذي يؤدي إلى تنشيط الاستثمار وتنامي المدخرات ويتح رقابة الأداء المالي لكافة العمليات من خلال تشكِّيل لجنان مراجعة مستقلة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تضمن تحقيق رقابة ناجعة على أداء تلك المؤسسات خصوصًا الاقتصادية منها التي تدعم التنمية الاقتصادية (Fawzy, 2003, P45).

إنَّ الحوكمة الداخلية والخارجية للمؤسسات في إطار النُظُم الإدارية الحديثة تعكس بوضح التوجه الاقتصادي نحو مشروع الاستثمار، حيث تشير المحددات الخارجية إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة والذي يتضمن عدد من المقومات منها (الحفناوي، 2007، ص27): القوانين المنظِّمَة للنشاط الاقتصادي كقوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس وكذا كفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) ومدى قدرتها في توفير التمويل اللازم للمشروعات الاقتصادية، بالإضافة إلى درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، إلى جانب كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية ودورها في إحكام الرقابة على الشركات والمؤسسات التي تحقق كفاءة عمل الأسواق الاقتصادية(حماد، 2007، ص67).

من جهة أخرى، تتبلور المحددات الخارجية لحوكمة المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي من خلال تنفيذ القوانين والقواعد والنُظُم الكفيلة بإيجاد نِظام إداري مؤسساتي ناجح يعمل على تقليل نسبة التعارض الكامن بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص، الأمر الذي يشجع بشكل مباشر على قيام بيئة ملائمة للاستثمارات، في حين تتضمن المحددات الداخلية مجموعة من القواعد والنظم التي يتحدد من خلالها كيفية اتخاذ القرارات المنظِّمَة لكيفية سير العمل وتقسيمه بما يتناسب مع الأهداف المختلفة التي تسعى لتحقيقها، كما تشمل أيضًا اللوائح والقواعد والنُظُم التي تحدد نطاق توزيع السلطات والمسؤوليات المخولة فيها للحيلولة من تعارض المصالح بين الإدارات في إطار تلك المؤسسات، الأمر الذي ينعكس على طبيعة البيئة المحلية للاستثمارات ويُعزِّز قدرتها على النمو (كينيث وآخرون، 2012، ص34).

يقتضي حوكمة المؤسسات الاقتصادية بمختلف أنواعها وفقًا لتوجهات الحكامة الاقتصادية في إطار نُظُم الإدارة الحديثة تَعزِّيز الاقتصاد القومي وتعميق دور سوق المال، قصد زيادة قدرته الذاتية على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، فهذا يودي إلى تشجيع نمو القطاع الخاص ويدعم قدراته التنافسية، كما يسهل للمشروعات الاقتصادية الحصول على التمويل وتوليد الأرباح وخلق فرص عمل، الأمر الذي ينعكس على مشروعات التنمية التي تتغيِّر مؤشراتها على نحو إيجابي (العيسوي، 2005، ص12)، فقد أوجز جلالة الملك في خطابه هذه النقطة بالحديث عن الاستثمار في المشاريع الصغيرة

والمتوسطة، باعتبارها محرك الاقتصادات النامية، وضرورة لتسريع التعافي، وكجزء من خطة الاستجابة للجائحة، حيث مكنت المملكة ما يناهز 13 ألف مشروع صغير ومتوسط من الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد المنظم، وبذلك أحرزت المملكة تقدماً في الإجراءات الإصلاحية وفقا لتقرير سهولة ممارسة الأعمال لعام 2020، فاقتصاد المملكة الأردنية يتطلع للتعافي من خلال التعاون مع القطاع الخاص.

لقد فرضت معطيات النِظام الاقتصادي العالمي المصبوغ بطابع العولمة على الأنظِمة الاقتصادية في العالم متطلبات جديدة لبناء هياكلها وفقًا لمعايير الحكامة الاقتصادية الدولية (الدياشي، 2018، ص28)، وعليه فإنَّ تحقيق تلك المتطلبات يستلزم بالضرورة إتباع إستراتجيات فاعلة تعمل على محاربة الفساد واستغلال الموارد (السعدني، 2003، ص125)، ومن هنا باتت الحكامة الاقتصادية في إطار العولمة واقع موضوعي وسيرورة عمل متكاملة وليس خيارًا تستطيع أنْ تنأى عنه بعض الأنظِمة الاقتصادية بحيث تتمكن من فك ارتباطها بالنِظام الاقتصاد العالمي الجديد والعيش بمعزل عن العالم، كون ذلك عملية صعبة التنفيذ؛ لهذا السبب اتبعت الأنظِمة الاقتصادية نهجًا تصحيحيًا يقوم على تَعزِيز مساراتها الاقتصادية بالمستوى الذي يكفل لها القُدرة على الاندماج (ولعلو، 1996، ص67).

أثَّرت معطيات العولمة الاقتصادية على الأنظمة الاقتصادية، حيث احتلت المعرفة العلمية والمعلوماتية أهمية كبيرة ساهمت في حدوث ثورة أنتاج في شتى الميادين وبذلك اشتدت وتيرة المنافسة بين مختلف الأنظِمة الاقتصادية في تربُّع عرش الإنتاج من حيث الجودة والكمية؛ لهذا برز إلى الوجود الاقتصادي أنماط جديدة للإنتاج والتوزيع، فأصبح من الضرورة تشجيع الاستثمارات الصديقة للبيئة والتي باتت تعبر عن نجاح الأنظمة الاقتصادية اليوم (سلامة، 2007، ص98).

من جهة أخرى، فرضت العولمة في العالم المعاصر اتباع سياسة الباب المفتوح، فضلاً عن الاصلاح الاقتصادي والتحوُّل نحو آلية السوق من خلال تكامل كافة القطاعات وتحديثها لتواكب متطلبات الاستثمار، كما تطلبت أيضًا ضرورة مرونة النِظام الاداري وملائمة التشريعات القانونية ووضوحها وتبسيطها سواء تلك المتعقلة بالاستثمار أو القوانين الأخرى المنظِّمَة له كقانون العمل والشركات وغيرها من القوانين وكذا التقيد بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة واحترام حقوق الملكيات الفكرية، ناهيك عن الاهتمام بالموارد البشرية والعمل على توطيد الأمن الاجتماعي والغذائي (وارد، 2013، ص56)، وقد أشار جلالة الملك في خطابة إلى ضرورة إعادة ضبط العولمة، للسعي من خلالها نحو تعافٍ مستدام وعادل ورفيق بالبيئة، يعطي الأولوية لسلامة الشعوب والكوكب على حد سواء، كما أشار إلى ضرورة التحول إلى التجارة متعددة الأطراف وجعلها أداة للسلام والازدهار المشترك، من خلال تعزيز منعة سلاسل التوريد ودعم شمول الدول النامية لتعزيز النمو من أجل الجمي، وقد إشار أيضا إلى أزمة التغير المناخي نتيجة الاحتباس الحراري والنشطات البشرية اللامحسوبة وقارن خطرها بخطر الجائحة وأشار إلى ضرورة مواجهتهما معًا، من خلال الحلول المبتكرة، التي تعطي الأولوية للاستثمار الرفيق بالبيئة والطاقة المتجددة. ولأن الأردن من أكثر الدول التي تعاني فقراً مائياً، فهو يدرك تماما مخاطر التغير المناخي، فالمملكة منذ البداية وهي مستمرة في مواصلة العمل في مشاريع التنمية والبنية التحتية الصديقة للبيئة الخضراء باعتبار ذلك الاتجاه الاكثر قبولًا لدى العالم الدولي اليوم الذي يعاني تفاقم أزمة التغيرات المناخية في

العالم، وفي نهاية الخطاب أكد جلالة الملك عبد الله على ضرورة تطلع العالم أجمع إلى الغد المشرق بالأفكار البناءة والعمل على التعاون والمشاركة بين جميع الدول والأطراف بمعنوية عالية يملئها التفاؤل والأمل في مسيرة تقودها الإنسانية.

خاتمة

تناول هذه المقال دراسة تحليلة موجزة لخطاب جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حسين في المنتدى الاقتصادي دافوس 28 كانون الثاني ـ يناير 2021 وقد ركز جلالته على الجانب الاقتصادي والتنموي أثر جائحة كورونا، كما أشار الى التداعيات الاجتماعية لهذه الجائحة بيد أن التركز على الجانب التنموي كان الموضوع الاكثر حظورًا والذي تمركزت النقاط الاخرى حوله، وقد لاحظنا جليًا أن خطاب جلالته استطاع إيجاز سيرورة العمل التنموي للملكة من خلال المكتسبات التي وصلت اليها المملكة والتي استطعت من خلالها مواجهة هذه الجائحة مشيدًا على أهمية تطوير القطاع الاقتصادي والاستثماري في المجالات المختلفة وفي مقدمتها المجالات التي تخدم البيئة ومشددًا في الوقت ذاته على أهمية مواصلة التعبئة والعمل الجاد لمواجهة التحديات التي خلفتها هذه الجائحة على مستوى العالم اجمع.

المراجع

ـ الدياشي، محمد علي حمود، الحكامة الاقتصادية وأبعادها التكاملية، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، العدد الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ـ جامعة عمار ثليجي: الأغواط ـ الجزائر، سبتمبر، 2018م.

ـ النجار، فريد، الاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية: الإسكندرية . مصر، 2007م.

ـ الحفناوي، شوقي عبد العزيز، حوكمة الشركات ودورها في علاج أمراض الفكر والتطبيق المحاسبي، مجلة المحاسب، العدد ثلاثين، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية: القاهرة . مصر، 2007م.

ـ حماد، عبد العال، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص ومصارف المفاهيم . المبادئ . التجارب . المتطلبات، الطبعة الأولى، الدار الجامعية: الإسكندرية . مصر، 2007م.

ـ الخطيب، وآخرون، أسس المالية العامة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان . الأردن، 2003م.

ـ السعدني، حسن بسيوني، الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات، ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلي، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية . كلية الاقتصاد: القاهرة . مصر، 2003م.

ـ السعدي، صبري زاير، الاقتصاد السياسي للتنمية والاندماج في السوق الرأسمالية العالمية ـ ملاحظات مستقاة من بعض التجارب العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 249، مركز الدراسات العربية: بيروت ـ لبنان، 1999م.

ـ سلامة، رمزي، التنمية والعولمة، دار الكتب الجامعية: عمان . المملكة الاردنية، 2007م.

ـ العيسوي، إبراهيم ، التنمية في عالم متغيِّر دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق: القاهرة . مصر، 2005م.

ـ الكري، الطاهر أحمد عمر ، تكلفة الاستثمار في أنظمة المعلومات وعلاقتها بأداء المنظمات، مجلة الجندول، العدد 24، الكتبي للطباعة والنشر والتوزيع: الديوانية . العراق، سبتمبر، 2005م.

ـ كينيث، كيم وآخرون، حوكمة الشركات الأطراف الراصدة والمشاركة، تعريب: محمد عبد الفتاح العشماوي وغريب جبر غنام، دار المريخ للنشر: الرياض . المملكة السعودية، 2012م.

ـ وارد، طالب عوض، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار وائل للنشر: عمان ـ المملكة الأردنية، 2013م.

ـ ولعلو، فتح الله، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية، سلسلة دراسات عربية، منتدى الفكر العربي: عمان . الأردن، 1996م.

ـ http:// uis. Unesco.org\en\topic\ out of school children and youth.

ـ Fawzy, S. (2003). Assessment of Corporate Governance in Egypt. Cairo: The Egyptian Center for Economic Studies.